

دور التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات في توجيه مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2023)

The Role of Tax Collection Outside the Hydrocarbon Sector in guiding the Course of Economic Development in Algeria: An Econometric Study During the Period (1990-2023)

مسعي منيرة^{1*}، عمير همة²، مراد رحال³

¹ جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة (الجزائر)، مخبر المقاوالاتية وإدارة المنظمات، mounira.messai@univ-tebessa.dz

² جامعة تبسة (الجزائر)، مخبر إستراتيجيات التنويع الإقتصادي من أجل تحقيق الأمن الغذائي، الصحي والطاقي في الجزائر، hamma.amieur@univ-tebessa.dz

³ جامعة تبسة (الجزائر)، مخبر إستراتيجيات التنويع الإقتصادي من أجل تحقيق الأمن الغذائي، الصحي والطاقي في الجزائر، mourad.rahall@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/06/23

تاريخ الاستلام: 2025/03/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات في توجيه مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)، من خلال إستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، كما تسعى الدراسة إلى الوقوف على طبيعة العلاقة بين الإيرادات الضريبية غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي باعتباره أحد أبرز مؤشرات التنمية الاقتصادية. خلصت الدراسة إلى أن التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات لا يؤثر على التنمية الاقتصادية في الأجل القصير في الجزائر، وإنما تأثيره يظهر على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: تحصيل ضريبي؛ قطاع محروقات؛ تنمية إقتصادية؛ تحليل قياسي؛ نموذج ARDL.

تصنيف JEL: H20؛ O11؛ Q35؛ C1؛ C32

Abstract:

This study aims to analyze the role of tax collection outside the hydrocarbon sector in directing the path of economic development in Algeria during the period (1990-2023), by using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The study also seeks to identify the nature of the relationship between non-oil tax revenues and the gross domestic product as one of the most prominent indicators of economic development. The study concluded that tax collection outside the hydrocarbon sector does not affect economic development in Algeria in the short term, but its impact is felt in the long term.

Keywords: Tax collection; hydrocarbon sector; economic development; Econometric analysis; ARDL model

Jel Classification Codes : H20 ; O11 ; Q35 ; C1 ; C32

تعد التنمية الاقتصادية من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها، فهي عملية شاملة تهدف إلى تحقيق معدلات نمو عالية من خلال تحسين الإنتاجية، تنوع مصادر الدخل، وتعزيز الاستثمار في القطاعات الحيوية، كما تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة، خلق فرص عمل جديدة، وتحقيق توزيع أكثر عدالة للثروات.

ويعتمد نجاح الدول في تحقيق تلك الأهداف بشكل كبير على قدرتها على تأمين الموارد المالية اللازمة، حيث تعد الضرائب من أهم مصادر تمويل ميزانية الدولة فهي تشكل ركيزة أساسية للنظام المالي، وإلى جانب دورها في توفير الإيرادات، تستخدم أيضا كأداة توجيهية لتحفيز القطاعات الاقتصادية، ضبط الاستهلاك، وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يجعلها عنصرا محوريا في رسم سياسات التنمية الاقتصادية.

ونظرا للتقلبات التي تعرفها أسعار المحروقات، أولت الجزائر إهتماما كبيرا بتعزيز التحصيل الضريبي خارج هذا القطاع، من خلال تبني إصلاحات تهدف إلى دعم وتطوير النظام الضريبي، تنوع مصادر الإيرادات، وتقليل الاعتماد على المداخيل الربعية، حيث تشير التقارير الاقتصادية الحديثة إلى أن الجزائر شهدت خلال عام 2024 نموا في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة 4.8% مع انخفاض معدل التضخم إلى 4%، وتتوقع الحكومة نمو الاقتصاد بنسبة 4.5% خلال عام 2025 مع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 5%، مما يعكس تحولا تدريجيا نحو نموذج تنموي أقل إرتباطا بالعوائد البترولية، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف قياس مدى مساهمة التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات في توجيه مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر.

إشكالية الدراسة: تكمن إشكالية البحث في مدى إمكانية قياس مساهمة التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات في توجيه مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر، وعليه يمكن تلخيص إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي: ما مدى فعالية التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات في توجيه مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2023؟

تنفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما هي أهم مصادر الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة؟
- ما مدى وجود علاقة طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات والتنمية الاقتصادية في الجزائر؟

- هل هناك أثر إيجابي للتحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر في الأجل القصير؟

- هل هناك أثر إيجابي للتحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر في الأجل الطويل؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم إقتراح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يؤثر التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات بشكل معنوي على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 على المدى البعيد؛

الفرضيات الفرعية:

- تتكون الإيرادات العامة من الإيرادات البترولية والإيرادات العادية التي بدورها تشمل الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى الإيرادات غير الضريبية؛
- توجد علاقة طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؛
- التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات له أثر إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الأجل القصير؛
- التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات له أثر إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الأجل الطويل.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة؛
- تحليل تطور التحصيل الضريبي والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)؛
- إختبار وتحليل طبيعة العلاقة بين الإيرادات الضريبية خارج المحروقات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية قياس وتحليل أثر التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية في الجزائر، من أهمية التحصيل الضريبي كآلية فعالة من شأنها المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

منهج وأدوات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار فرضيات الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي لدراسة الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، وشرح وتفسير تطور مؤشرات هذه المتغيرات، بالإضافة إلى إستخدام المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي يحدد أثر التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2023.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور متسلسلة على النحو الآتي:

المحور الأول: يتناول الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة؛

المحور الثاني: خصص لتحليل تطور مؤشرات التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات والتنمية الاقتصادية في الجزائر؛

المحور الثالث: يتضمن عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية..

المحور الأول: الأدبيات التطبيقية لدراسة العلاقة بين التحصيل الضريبي والتنمية الاقتصادية

قام العديد من الباحثين بدراسة وفحص العلاقة بين الإيرادات الضريبية والتنمية الاقتصادية في عدة دول، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل والنتائج المتوصل إليها، فدراسة (Dritsaki & Gialitaki, 2005) التي بحثت العلاقة بين الإيرادات الضريبية وثلاثة مؤشرات تنموية إقتصادية (الناتج الإجمالي الخام، الإدخار الإستثمار) لليونان للفترة (1965-2002)، باستعمال منهج التكامل المشترك لجوهنسن، خلصت إلى وجود تأثير سلبي للضرائب على الدخل وضريبة الإستهلاك وضريبة الأملاك على الناتج الإجمالي الخام والإدخار، بينما تؤثر الضرائب غير المباشر بشكل إيجابي على الإستثمار، وقدم (قناوي، 2008) دراسة هدفت إلى قياس أثر السياسات المالية والنقدية على أداء الإقتصاد المصري خلال الفترة من 1990-2006، تم إستخدام أساليب الإندثار الخطي البسيط والمعادلات الآتية من خلال تقدير أسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل، ولتوضيح مدى فعالية السياسات المالية والنقدية على هيكل الإقتصاد المصري، تم الإعتماد على تقدير نموذج التوازن العام، وضحت النتائج فعالية السياسة المالية، حيث تبين أن إستجابة إجمالي الناتج القومي للإنفاق الحكومي أكبر من إستجابته لعرض النقود، وعليه يمكن إستخدام سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي أو بخفض الضرائب، بهدف زيادة الناتج القومي والإستهلاك وبالتالي خلق فرص عمل وعلاج مشكلة البطالة، كذلك قدم (حواي، 2011/2010) دراسة حول أثر الإقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على أداء النشاط الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2008)، باستعمال نموذج تصحيح الخطأ VECM، دلت الدراسة أن الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي يلعبان دور أكثر أهمية في سياق النمو، لأنهما يساهمان بالأثر الإيجابي على النمو مع إختلاف مساهمة كل واحد منهما، وفي هذا الصدد، فإن نفقات التسيير لها تأثير أكبر من نفقات التجهيز في المدى الطويل على الناتج المحلي الخام، في حين كان للجباية العادية تأثير على الناتج

الحلي الخام أكبر من الجباية البترولية، أما دراسة (Surjaningsih, Utari, & Trisnanto, 2012) التي هدف إلى قياس أثر السياسة المالية على الناتج والتضخم في أندونيسيا بالاعتماد على بيانات ربع سنوية تغطي الفترة (1990-2009)، وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM، كشفت عن وجود أثر موجب للنفقات العامة على النمو الاقتصادي بينما الضرائب تؤثر بشكل سلبى على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، كما كشفت النتائج وجود أثر موجب للنفقات العامة والضرائب على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وسعت دراسة (Al-Shatti, 2014) إلى قياس أثر مختلف متغيرات السياسة المالية على التنمية الاقتصادية في الأردن بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة 1989-2013، وذلك باستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، حيث أظهرت النتائج أن النفقات الرأسمالية تؤثر بشكل سلبى على التنمية الاقتصادية، في حين هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من النفقات الجارية والإيرادات الضريبية على التنمية الاقتصادية؛ وهدفت دراسة (Harelimana, 2018) إلى تقييم دور الضرائب في تنمية الاقتصاد الرواندي خلال الفترة 2013-2016، حيث تم توزيع إستبيان على عينة قصدية مكونة من 90 موظف من أصل 920، كما تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS من أجل قياس العلاقة بين المتغيرات، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الضرائب والتنمية الاقتصادية في رواندا، كما قدم (Yanikkaya & Turan, 2018) دراسة لفحص العلاقة التجريبية بين الضرائب والنمو الاقتصادي، وتحليل آثار كل من معدل الضريبة الإجمالية والتغيرات في الهيكل الضريبي على النمو لأكثر من 100 دولة مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة الدخل، باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM)، نتائج الدراسة تشير إلى أن المعدل الضريبي الإجمالي أو التغيرات في الهيكل الضريبي ليس لها تأثير كبير على معدل النمو، إلا أن التحول من ضرائب الاستهلاك والممتلكات إلى ضرائب الدخل له تأثير إيجابي على معدل النمو في البلدان منخفضة الدخل، وتناولت دراسة (Ahmad, H. Sial, & Ahmad, 2018) بحث العلاقة التجريبية بين الضرائب غير المباشرة والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1974-2010، بالاعتماد على اختبار الحدود ونموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، كشفت نتائج الدراسة أن الضرائب غير المباشرة لها تأثير سلبى على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، إذ أن زيادة الضرائب غير المباشرة بنسبة 1% تؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي بنسبة 1.68 %، أما دراسة (علوان، غزال، و مكي، 2020) التي عالجت موضوع السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010-2017)، باتباع المنهج الوصفي التحليلي في تناول وعرض وتحليل البيانات، توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية وأدواتها المختلفة تسهم بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، فعند إتباع سياسات مالية ناجحة حقق العراق معدلات جيدة في مجال التنمية الاقتصادية، لكن عندما إتبع سياسات مالية غير مناسبة حدث إنخفاض في معدلات التنمية الاقتصادية، وقدم (إبراهيم، حسونة، و إسماعيل، 2021) دراسة حول أثر الإصلاح الضريبي على التنمية الاقتصادية في ماليزيا، وتحليل تطور كل من معدل التضخم، معدل البطالة، عائدات الضرائب العادية، الحلي الإجمالي في ماليزيا، توصلت الدراسة إلى أن توجيه الاستهلاك يتطلب إستعمال عدة أساليب كرفع الأسعار عن طريق إستعمال الضرائب، كما أن التخفيض في معدلات الضرائب من شأنه التخفيض من حدة البطالة، كما أن الضريبة تعد من أهم الموارد التي تلجأ إليها الدول التي تتصف بضعف مواردها المالية، كما أن الضرائب تعتبر محفزة للإستثمار وهذا من خلال الإمتيازات الجبائية.

المحور الثاني: تحليل تطور التحصيل الضريبي خارج المحروقات والتنمية الاقتصادية في الجزائر

أولاً: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بالطابع الربيعي، حيث تهيمن الإيرادات البترولية على الإيرادات العادية التي تشمل الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى الإيرادات غير الضريبية، كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول رقم (01) : تطور الإيرادات العامة للفترة (1990-2023) (الوحدة: مليار دج)

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات البترولية		الإيرادات العادية			
		النسبة %	القيمة	النسبة %	الإيرادات الضريبية	النسبة %	المجموع
1990	152,50	49,97	76,20	46,62	5,20	3,41	76,30
1991	248,90	64,89	161,50	33,23	4,70	1,89	87,40
1992	311,86	62,14	193,80	34,91	9,20	2,95	118,06
1993	313,95	57,09	179,22	38,69	13,26	4,22	134,73
1994	477,18	46,56	222,18	36,92	78,83	16,52	255,00
1995	611,73	54,95	336,15	39,56	33,59	5,49	275,58
1996	825,16	60,11	496,00	35,22	38,56	4,67	329,16
1997	926,67	60,95	564,77	33,89	47,89	5,17	361,90
1998	774,52	48,88	378,56	42,59	66,13	8,54	395,96
1999	950,50	58,93	560,12	33,12	75,61	7,95	390,38
2000	1578,16	74,34	1173,24	22,15	55,42	3,51	404,92
2001	1505,53	63,53	956,39	26,45	150,90	10,02	549,14
2002	1603,19	58,81	942,90	30,12	177,39	11,06	660,29
2003	1974,48	65,08	1284,98	26,59	164,57	8,33	689,50
2004	2229,90	66,63	1485,70	26,03	163,79	7,35	744,20
2005	3082,83	73,56	2267,84	20,78	174,52	5,66	814,99
2006	3639,92	74,56	2714,00	19,80	205,04	5,63	925,92
2007	3687,90	73,53	2711,85	20,79	209,30	5,68	976,05
*2008	2895,17	59,25	1715,40	33,10	221,50	7,65	1179,77
*2009	3275,36	58,83	1927,00	34,99	202,24	6,17	1348,36
*2010	3056,73	49,13	1501,70	41,89	274,54	8,98	1555,03
*2011	3474,12	44,02	1529,40	43,51	433,27	12,47	1944,72
*2012	3804,45	39,93	1519,04	50,24	374,20	9,84	2285,41
*2013	3890,81	41,53	1615,90	52,12	247,17	6,35	2274,91
*2014	3924,06	40,21	1577,73	53,26	256,56	6,54	2346,33
*2015	4563,79	37,75	1722,94	51,72	480,48	10,53	2840,85
*2016	5026,13	33,48	1682,55	49,58	851,59	16,94	3343,58
*2017	6072,32	35,03	2126,99	43,83	1283,65	21,14	3945,33
*2018	6405,23	36,68	2349,69	42,36	1342,39	20,96	4055,54
*2019	6594,65	38,19	2518,49	43,21	1226,94	18,61	4076,16
*2020	5183,35	26,91	1394,71	51,75	1106,42	21,35	3788,64
*2021	5900,63	32,66	1927,05	46,81	1211,45	20,53	3973,58

دور التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات في توجيه مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2023)

54,12	3788,92	10,63	744,29	43,49	3044,63	45,88	3211,92	7000,84	**2022
56,80	5069,72	18,80	1678,34	37,99	3391,38	43,20	3856,26	8925,98	**2023

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (الديوان الوطني للإحصائيات، 2020) على الرابط:

<https://www.ons.dz/spip.php?article2872>

(*) (قوانين ضبط الميزانية، 2024) على الرابط:

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/loi-de-reglement-budgetaire-ar>

(**) (قوانين المالية التكميلية، 2023) على الرابط:

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-complementaires-ar>

يتضح من خلال الجدول أعلاه الزيادة المستمرة للإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2023) حيث بلغت سنة 2023 ما قيمته 8925,98 مليار دج بينما كانت لا تتجاوز 152,50 مليار دج سنة 1990، كما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجباية البترولية عرفت تزايدا مستمرا بداية من سنة 1990 حيث سجلت ما قيمته 76,20 مليار لتستمر في الإرتفاع إلى غاية 2007 حيث بلغت 2711,85 مليار دج نتيجة لإرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، لتراجع بداية من سنة 2008 إلى 1715,40 مليار دج تحت أثر الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات نتيجة بداية الأزمة المالية العالمية لتبقى في تذبذب بين الإرتفاع والانخفاض إلى غاية سنة 2017 حيث حققت ما قيمته 2126,99 مليار دج، لتستمر في الإرتفاع إلى غاية 2019 حيث بلغت حوالي 2518,49 مليار دج، كما يلاحظ من ذات الجدول أنه خلال سنة 2020 سجلت الجباية البترولية المتأثرة بانخفاض حجم الإنتاج وأسعار المحروقات نتيجة الأزمة العالمية الصحية كوفيد 19 إنخفاضاً بمقدار 1123.78 مليار دج لتعاود الإرتفاع بداية من 2021 كنتيجة لتحسن الحالة الصحية وإنتعاش أسعار المحروقات في الأسواق الدولية أين بلغت حوالي 3856,26 مليار دج في سنة 2023، كما يتضح من خلال الجدول أعلاه أن حصيلة الجباية العادية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة (1990-2023)، حيث بلغت الجباية العادية حوالي 76,30 مليار دج سنة 1990 لتصل إلى 5069,72 مليار دج سنة 2023 أي تضاعفت بحوالي 66 مرة، يعزى هذا الإرتفاع إلى الإصلاحات الضريبية التي تبنتها الحكومة الجزائرية سنة 1992 والتي كانت تهدف من خلالها إلى تحسين مستوى المردودية المالية للجباية العادية ومحاولة إحلالها محل الجباية البترولية فيلاحظ من خلال الجدول إرتفاع الجباية العادية (الإيرادات العادية) إلى حوالي 134,73 دج بعد سنة من الإصلاحات أي بزيادة بلغت 58.43 مليار دج، لتواصل الإرتفاع بوتيرة متسارعة بداية من سنة 2001 حيث فاقت مساهمتها الإيرادات البترولية بداية من سنة 2012 إذ بلغت 60.07% ويرجع هذا التطور للإصلاحات في النظام الضريبي، إضافة إلى برامج الإستثمارات العمومية التي تبنتها الجزائر (برنامج دعم النمو الاقتصادي، البرنامج الخماسي للتنمية وبرنامج النمو الجديد) والتي ساهمت في نمو عدد المكلفين بالضرائب.

ثانيا: تحليل تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

في هذه الدراسة تم الإعتماد على إجمالي الناتج المحلي كمؤشر لقياس التنمية الاقتصادية، ويمكن عرض تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (02) : تطور إجمالي الناتج المحلي للفترة (1990-2023) (الوحدة: مليار دج)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي	السنوات	إجمالي الناتج المحلي
1990	555,80	2007	9872,97
1991	844,50	*2008	11649,69
1992	1048,20	*2009	10920,16
1993	1166,00	*2010	13224,72
1994	1491,50	*2011	15924,67
1995	1990,60	*2012	17611,81
1996	2570,00	*2013	18231,04
1997	2780,20	*2014	19253,77
1998	2830,50	*2015	18879,03
1999	3238,20	*2016	19783,35
2000	4123,51	*2017	21071,66
2001	4587,61	*2018	22683,85
2002	4901,72	*2019	23090,10
2003	5687,16	*2020	20902,12
2004	6623,36	*2021	25153,21
2005	7843,98	**2022	32039,53
2006	8941,66	**2023	33638,26

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (البنك الدولي، 2023) على الرابط:

<https://data.worldbank.org/indicator>

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ الإرتفاع التدريجي في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2001) بسبب الإصلاحات الاقتصادية، ليستمر في الإرتفاع بوتيرة متسارعة خلال الفترة (2002-2008) نتيجة إرتفاع أسعار البترول إضافة إلى تبني الدولة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، كما يلاحظ من خلال الجدول إنخفاض في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 كنتيجة لإنخفاض الطلب على النفط بسبب الأزمة العالمية، ليعاود الإرتفاع في إتجاه تصاعدي خلال الفترة الممتدة (2010-2023)، حيث إنتقل من 13224,72 مليار دج سنة 2010 إلى 33638,26 مليار دج سنة 2023 وذلك نتيجة تحسن أسعار النفط إضافة إلى تحسن مردودية الإيرادات الضريبية الأمر الذي مكن الجزائر من تأمين موارد مالية كبيرة وتمويل برامج إنمائية طموحة (برنامج دعم النمو الاقتصادي، البرنامج الخماسي للتنمية وبرنامج النمو الجديد) هدفت من خلالها إلى تحقيق معدلات نمو عالية مما سمح لها بالقيام باستثمارات عامة واسعة النطاق.

المحور الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية

يهدف التحليل القياسي لدور التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات في توجيه مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك خلال الفترة 1990-2023 كهدف رئيسي للدراسة، تم الإعتماد على المتغيرين:

- المتغير التابع: والمتمثل في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية مقاسا بالمليار دج، وتم الحصول على بيانات هذا المتغير من مجموعة البنك الدولي (<https://data.albankaldawli.org>)، وتم إدخال اللوغاريتم على البيانات لتهديب السلسلة، ويرمز لهذا المتغير بالرمز (LGDP)؛
 - المتغير المستقل: وهو الإيرادات الضريبية، وتم الحصول على بيانات هذا المتغير من الديوان الوطني للإحصائيات ONS (حوصلة إحصائية 1962-2020)، بالإضافة إلى قوانين ضبط الميزانية للسنتين 2020 و 2021 وقوانين المالية التكميلية للسنتين 2022 و 2023، من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (<https://www.mf.gov.dz>)، وتم إدخال اللوغاريتم على هذه البيانات لتهديب السلسلة الزمنية، ويرمز له بالرمز (LTC).
- أولاً: اختبار إستقرارية متغيرات الدراسة: تأتي خطوة اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بهدف معرفة رتبة تكامل هذه السلاسل، وذلك بهدف تحديد النموذج القياسي الملائم لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، وهذا بالإعتماد على بعض الاختبارات التي من شأنها الكشف عن الإستقرارية من عدمها، ومن أجل ذلك تم الإعتماد على اختبار جذر الوحدة ADF، وإجراء هذا الاختبار تقارن القيمة الإحتمالية (Prob) مع مستوى معنوية 5%، فإذا كانت القيمة الإحتمالية تقل عن 0.05 يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إستقرارية السلسلة وفقاً للفرضية الموالية:

H_0 : وجود جذر وحدوي (السلسلة غير مستقرة)

H_1 : عدم جود جذر وحدوي (السلسلة مستقرة)

ويمكن تلخيص نتائج نتائج هذه الاختبارات في الجدول الآتي:

جدول رقم (03): نتائج اختبارات الإستقرارية

المتغيرات	إختبار ADF			إختبار PP		
	None	C	Trend, C	None	C	Trend, C
LGDP	5.68 (1.000)	-4.08 (0.003)	-2.87 (0.181)	4.35 (1.000)	-10.65 (0.000)	-3.60 (0.044)
DLGDP	-3.18 (0.002)	-4.80 (0.000)	-5.78 (0.000)	-3.16 (0.002)	-4.83 (0.000)	-10.10 (0.000)
LTC	1.99 (0.987)	-3.34 (0.020)	-2.35 (0.396)	3.63 (0.999)	-3.34 (0.020)	-1.60 (0.767)
DLTC	-1.72 (0.080)	-3.38 (0.019)	-4.02 (0.018)	-1.79 (0.068)	-3.33 (0.021)	-4.03 (0.017)
$t_{5\%}$	-1.95	-2.95	-3.55	-1.95	-2.95	-3.55

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews13.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن السلاسل الزمنية لكل المتغيرات المدروسة غير مستقرة عند المستوى في النماذج الثلاثة، وهذا راجع لكون القيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة عند مستوى معنوية 0.05 وكذلك القيم الإحتمالية أكبر من 0.05 وعليه

تقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم إستقرارية السلسلة، وبعد إدخال الفروقات من الدرجة الأولى فيلاحظ أن جميع سلاسل المتغيرات إستقرت في النماذج الثلاثة، إذ أن القيم الإحتمالية أقل من 0.05 كما أن القيم المحسوبة في النماذج الثلاثة أقل من القيم المجدولة عند مستوى معنوية 0.05 الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على إستقرارية السلاسل الزمنية المدروسة أي أنها خالية من جذر الوحدة، وعليه يمكن القول أن السلاسل الزمنية للمتغيرين محل الدراسة متكاملة من الدرجة (1) I.

لتقدير العلاقة بين التحصيل الضريبي خارج المحروقات والتنمية الإقتصادية خلال الفترة (1990-2023)، يمكن الإعتماد على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، في ظل توفر الافتراض الأساسي لهذا النموذج وهو إستقرار المتغيرات التابعة والمستقلة إما عند مستواها الأصلي أو بعد أخذ الفروق الأولى، ويمكن التعبير عن نموذج $ARDL(p, q)$ على النحو التالي:

$$\Delta GDP_t = c + \beta_0 lGDP_{t-1} + \beta_1 lTR_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_0 \Delta lGDP_{t-i} + \sum_{i=0}^q \alpha_1 \Delta lTR_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

ε_t : حد الخطأ العشوائي؛

β_0, β_1 : تمثل معاملات العلاقة في الأجل الطويل؛

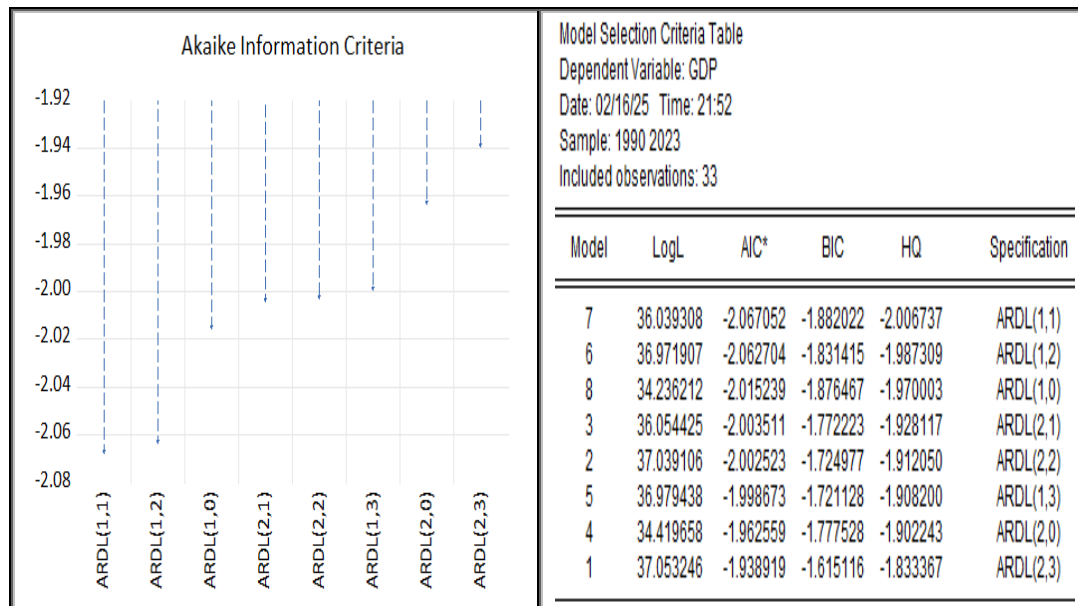
α_0, α_1 : تمثل معاملات العلاقة في الأجل القصير؛

p : تمثل فترة إبطاء المتغير التابع إجمالي الناتج المحلي؛

q : تمثل فترة إبطاء المتغير المستقل الإيرادات الضريبية.

ثانيا: تقدير النموذج وتحديد فترات الإبطاء المثلى: بعد تحقق شرط التكامل في السلاسل الزمنية محل الدراسة يتم الإنتقال إلى تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وهو الشيء الذي يسمح بتقدير علاقات الأجل القصير والطويل بين المتغيرات في حالة ما إذا كان هناك تكامل مشترك بينهم، وبالتالي يتم تحديد فترات الإبطاء المثلى لكل المتغيرات كأول خطوة في هذا النموذج، ومن أجل ذلك تمت الإستعانة بمعيار (Akaike) لتحديد طول فترة التخلف المثلى يجب إختبار القيم الصغرى لهذا المعيار، ونتائج الإختبار موضحة في الشكل الموالي:

شكل رقم (01): نتائج معيار (Akaike) لتحديد فترات الإبطاء



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews13.

يوضح الشكل أعلاه أن أفضل نموذج ARDL (p,q) هو النموذج ARDL (1.1)، حيث يقدم القيمة الأصغر لإحصائية هذا المعيار.

ثالثاً: اختبار صلاحية النموذج المقدر: لدراسة مدى صلاحية النموذج لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات وذلك للتأكد من صلاحيته من الناحية القياسية بالإضافة إلى دراسة استقرار النموذج المقدر.

1- تقييم النموذج من الناحية القياسية: وذلك باختبار مدى خلوه من المشاكل القياسية بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات، وتوضح نتائج هذه الاختبارات في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): نتائج اختبارات التشخيص لأخطاء النموذج

المشكل	الاختبار	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
الارتباط الذاتي بين الأخطاء	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.31	0.57
عدم ثبات تباين البواقي	Heteroskedasticity Test: ARCH	0.00	0.97
عدم التوزيع الطبيعي للبواقي	Jarque-Bera	0.35	0.83

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews13.

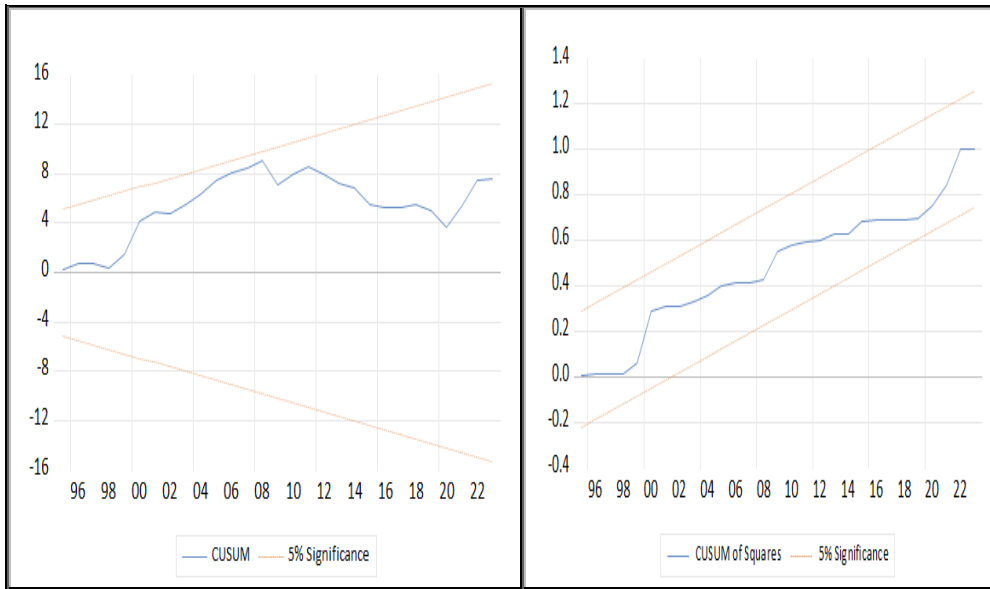
يلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية المرافقة لاختبار Breusch-Godfrey للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء تساوي 0.57 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي ترفض الفرضية البديلة وتقبل فرضية عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، يلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر بلغت 0.97 وهي أكبر من 0.05، وعليه ترفض الفرضية البديلة وتقبل فرضية عدم وجود مشكل عدم ثبات التباين.

تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، أن الإحصائية المحسوبة $J-B=0.35$ أقل من القيمة الجدولة $X^2 = 5.99$ والقيمة الاحتمالية المرافقة لها أكبر من 0.05، ومنه ترفض الفرضية البديلة ويتم قبول فرضية العدم أي أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

2- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر: للتأكد من خلو البيانات خلال كامل فترة الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام الاختبارات المناسبة لذلك أهمها اختباري المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM OF SQUARES، ويعدان من أهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الأجلين القصير والطويل، ونتائج الاختبارين موضحة فيما يلي:

شكل رقم (02) : نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews13.

يبين الشكل أعلاه أن المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، كما أن المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM OF SQUARES هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن إستنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك إستقرار وإنسجام في النموذج بين نتائج المدى القصير والمدى الطويل.

رابعا: اختبار التكامل المشترك وتقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل: للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة تم إستعمال اختبار الحدود وإجراء هذا الاختبار تتم مقارنة القيمة المحسوبة لإحصائية F مع الحدين الأعلى والأدنى للقيم الحرجة، فإذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية F أكبر من الحد الأعلى ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل وفقا للفرضية الآتية:

H_0 : عدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل

وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل: H_1

جدول رقم (05) : نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

إحصائية F	القيم الحرجة	مستوى المعنوية %5
5.62	الحد الأدنى (0) I	3.62
	الحد الأعلى (1) I	4.16

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews13.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة $F\text{-statistic}=5.62$ أكبر من الحدود العليا للقيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، وبالتالي فإن إجمالي الناتج المحلي والإيرادات الضريبية هي متغيرات متكاملة فيما بينها، وتحقق علاقة توازنية في الأجل الطويل.

بناءً على نتائج التكامل المشترك الحاصل عليها يتم الآن تقدير العلاقة قصيرة الأجل، والنتائج معروضة في الجدول الآتي:

جدول رقم (06) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(GDP) Method: ARDL Date: 02/16/25 Time: 21:50 Sample: 1991 2023 Included observations: 33 Dependent lags: 2 (Automatic) Automatic-lag linear regressors (3 max. lags): TC Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Number of models evaluated: 8 Selected model: ARDL(1,1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.177179	0.041734	-4.245473	0.0002
D(TC)	0.385838	0.147578	2.614463	0.0137
R-squared	0.432571	Mean dependent var		0.124334
Adjusted R-squared	0.414267	S.D. dependent var		0.106983
S.E. of regression	0.081878	Akaike info criterion		-2.108485
Sum squared resid	0.207823	Schwarz criterion		-2.017787
Log likelihood	36.79000	Hannan-Quinn criter.		-2.077968
F-statistic	23.63239	Durbin-Watson stat		1.716395
Prob(F-statistic)	0.000032			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews13.

تظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن حد تصحيح الخطأ (COINTEQ) سالب ومعنوي وهو ما يعتبر مؤشراً على قوة العلاقة طويلة الأجل ومصادقيتها، أما فيما يخص المعامل (-0.1771) فهو يعطي فكرة عن معدل التقارب إلى التوازن أي سرعة التعديل في المدى الطويل، حيث يشير إلى أن إجمالي الناتج المحلي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة تعادل 17.71% من انحرافات وإختلالات التوازن المتبقي من الفترة السابقة.

أما فيما يخص العلاقة قصيرة الأجل فيلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الملحق (1)، والتي تبين أن القيمة الاحتمالية لمعلمة المتغير المستقل (الإيرادات الضريبية) تساوي 0.2109 وهذا يعني أن المعلمة غير معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، وتبلغ قيمة هذه المعلمة 0.1363 وهذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين، وبالتالي لا يوجد تأثير للإيرادات الضريبية على إجمالي الناتج المحلي في الأجل القصير.

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وتقدير نموذج تصحيح الخطأ، تم تقدير العلاقة طويلة الأجل، ويمكن توضيح نتائج التقدير في الجدول الموالي.

جدول رقم (07) : نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Cointegrating Specification				
Deterministics: Rest. constant (Case 2)				
$CE = GDP(-1) - (0.769460 * TC(-1)) + 4.224327$				
Cointegrating Coefficients				
Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	0.769460	0.163821	4.696952	0.0001
C	4.224327	1.378427	3.064600	0.0045
Note: * Coefficients derived from the CEC regression.				

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews13.

تشير نتائج تقدير معلمات العلاقة طويلة الأجل أن معلمة المتغير المستقل (الإيرادات الضريبية) لها دلالة معنوية إحصائية عند مستوى 5%، مما يدل على تأثيرها في إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، كما يتضح أنها ذات إشارة موجبة وهذا يعني أن الإيرادات الضريبية تؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، وتبلغ قيمة هذه المعلمة 0.7694 وهذا يعني أن زيادة الإيرادات الضريبية بوحدة نقدية واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.7694 وحدة نقدية، وعليه يمكن القول أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي للإيرادات الضريبية على إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل.

الخلاصة:

تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى فعالية التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات في توجيه مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر وبغرض معالجة الإشكالية المطروحة، تم فقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL وخلصت الدراسة إلى النتائج الموالية:

- تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بالطابع الريعي، حيث تهيمن الإيرادات البترولية على الإيرادات العادية التي تشمل الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى الإيرادات غير الضريبية، وهو ما يتوافق مع الفرضية الأولى للدراسة؛
- بتطبيق نموذج ARDL على متغيرات الدراسة تبين وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين على المدى البعيد، بالإضافة إلى صلاحية النموذج من الناحية القياسية فهو خالي من جميع المشاكل القياسية، كما أن النموذج مستقر على المدى الطويل، وهذا ما يدل على صحة الفرضية الثانية للدراسة؛
- أظهرت نتائج عملية تقدير العلاقة قصيرة الأجل عدم وجود تأثير للتحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة للدراسة؛

- كما تم التوصل إلى أن هناك تأثير إيجابي في الأجل الطويل للتحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهو ما يعكس صحة الفرضية الرابعة للدراسة؛
- وفقا لما سبق يمكن القول أن التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات لا يؤثر على التنمية الاقتصادية في الأجل القصير في الجزائر وإنما تأثيره يظهر على المدى البعيد، فالضرائب تستخدم لتمويل الإنفاق الحكومي والذي قد يعزز النمو الاقتصادي من خلال تنفيذ مشاريع استثمارية والتي تستغرق وقتا حتى تبدأ في إحداث أثر إيجابي على الاقتصاد، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى (التضخم، انخفاض أسعار البترول، توجيه الضرائب لسد عجز الموازنة العامة) من شأنها إخفاء التأثير الإيجابي للضرائب في الأجل القصير.

وإنطلاقا من هذه النتائج يقترح الباحثين جملة من التوصيات:

- توجيه الإيرادات الضريبية نحو القطاعات المنتجة؛
 - في إطار تخفيف التبعية لموارد المحروقات، تؤكد الدراسة أن الآثار الإيجابية لهذا التحول على الاقتصاد لن تظهر إلا على المدى البعيد، مما يستدعي تحسين كيفية استخدام الموارد المتأتية من الضرائب لضمان خلق أثر تراكمي على الاقتصاد المحلي؛
 - مكافحة التهرب الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي بهدف ضمان موارد مالية منتظمة يمكن أن تساهم في التنمية الاقتصادية في المستقبل؛
 - تبني نظام معلومات لتمكين الإدارة الضريبية من تتبع تطور التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات وتحليل أثره التراكمي على التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، مما يتيح تحسين إتخاذ القرار وتقييم فعالية الإصلاحات بشكل مستمر ومدرّس.
- في هذه الدراسة تم التركيز على التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات كمتغير مفسر وحيد للتنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2023)، وإستبعاد مختلف الأدوات الأخرى للسياسة المالية التي من شأنها التأثير في مسار التنمية الاقتصادية، كما تمت المعالجة القياسية باستخدام نموذج $ARDL$ لقياس التأثيرات الممكنة في الأجلين القصير والطويل، وعليه تفتح الدراسة آفاقا لبحوث مستقبلية تتجاوز هذه الحدود الموضوعية، ومن بين العناوين المقترحة نذكر ما يلي:
- دراسة قياسية لأثر مكونات الهيكل الضريبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
 - دراسة التأثيرات القطاعية للضرائب غير النفطية في الجزائر؛.
 - دراسة مقارنة للآثار الاقتصادية للإيرادات الضريبية بين الجزائر وبعض الدول النفطية؛
 - أثر الإصلاحات الضريبية على جباية الضرائب غير النفطية في الجزائر.

ملحق رقم (01) : معلمات العلاقة قصيرة الأجل

Conditional Error Correction				
Dependent Variable: D(GDP)				
Method: ARDL				
Date: 02/16/25 Time: 22:18				
Sample: 1991 2023				
Included observations: 33				
Dependent lags: 2 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (3 max. lags): TC				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 8				
Selected model: ARDL(1,1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)*	-0.177179	0.104941	-1.688367	0.1021
TC(-1)	0.136332	0.106566	1.279314	0.2109
C	0.748461	0.253775	2.949309	0.0062
D(TC)	0.385838	0.195702	1.971558	0.0583
R-squared	0.432571	Mean dependent var		0.124334
Adjusted R-squared	0.373871	S.D. dependent var		0.106983
S.E. of regression	0.084654	Akaike info criterion		-1.987273
Sum squared resid	0.207823	Schwarz criterion		-1.805878
Log likelihood	36.79000	Hannan-Quinn criter.		-1.926239
F-statistic	7.369238	Durbin-Watson stat		1.716395
Prob(F-statistic)	0.000815			
* p-values are incompatible with t-bounds distribution.				

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برمجية Eviews 13.

الإحالات والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

1. البنك الدولي. (2023). تاريخ الاسترداد 25 جانفي, 2025, من قاعدة بيانات البنك الدولي: <https://data.worldbank.org/indicator>
2. الديوان الوطني للإحصائيات. (2020). تاريخ الاسترداد 25 جانفي, 2025, من قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات: <https://www.ons.dz/spip.php?article2872>
3. سماء إبراهيم، محمد عيد حسونة، و محمد رمضان إسماعيل. (01 مارس, 2021). أثر الإصلاح الضريبي على التنمية الاقتصادية في ماليزيا. مجلة الزقاق للبحوث الزراعية، 48(02)، الصفحات 527-532.
4. عزت ملوك قناوي. (جانفي, 2008). أثر السياسات المالية والنقدية على أداء الاقتصاد المصري خلال الفترة من 1990-2006. التجارة والتمويل، 28(01)، الصفحات 543-585.
5. علي حوادي. (2011/2010). دراسة إقتصادية قياسية لأثر الإقطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على أداء النشاط الإقتصادي خلال الفترة 1970-2008. مذكره ماجستير فب العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي. كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
6. فلاح ثامر علوان، نصير محمد غزال، و محمد رسول مكي. (أفريل, 2020). السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (2010-2017). المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، 18(64)، الصفحات 50-75.
7. قوانين المالية التكميلية. (2023). تاريخ الاسترداد 25 جانفي, 2025, من بوابة وزارة المالية: <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-complementaires-ar>
8. قوانين ضبط الميزانية. (2024). تاريخ الاسترداد 25 جانفي, 2025, من بوابة وزارة المالية: <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/loi-de-reglement-budgetaire-ar>

References in english

1. Ahmad, S., H. Sial, M., & Ahmad, N. (2018, June 29). Indirect Taxes and Economic Growth: An Empirical Analysis of Pakistan. *Pakistan Journal of Applied Economics*, 28(01), pp. 65-81.
2. Al-Shatti, A. S. (2014, November 25). The Effect of Fiscal Policy on Economic Development in Jordan. *International Business Research*, 07(12), pp. 67-76.
3. Dritsaki, C., & Gialitaki, K. (2005, January). Taxes and Economics Indicators: An Empirical Investigation For Greece. *Spoudai Journal of Economics and Business*, 55(03), pp. 34-54.
4. Harelimana, J. B. (2018, February 07). The role of taxation on resilient economy and development of Rwanda. *journal-finance-marketing*, 02(01), pp. 28-39.
5. Surjaningsih, N., Utari, G., & Trisnanto, B. (2012, june). The Impact of Fiscal Policy on The Outputa and Inflation. *Bulletin of Monetary Economics and Banking*, 14(4), pp. 367-396.
6. Yanikkaya, H., & Turan, T. (2018, May 11). Tax Structure and Economic Growth: Do Differences in Income Level and Government Effectiveness Matter? *The Singapore Economic Review*, 65(01), pp. 217-237.